108-00790

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

ضمانات أعضاء المجالس النيابية

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

من الباحث
هشام جمال الدين أحمد عرفة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الدكتور / أحمد فتحي سرور	رئيس مجلس الشعب أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة	رئيسا
الدكتور / رمضان محمد بطيخ	أستاذ ورئيس قسم القانون العام ومدير مركز الدراسات القانونية والاقتصادية (س) بكلية الحقوق جامعة عين شمس	مشرفا وعضواً
الدكتور / جابر جاد نصار	استاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة	عضواً

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

١٠٧٨
ح ٩ ٠٠

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

ضمانات أعضاء المجالس النيابية

دراســة مقارنــة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

من الباحث

هشام جمال الدين أحمد عرفة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الدكتور/ أحمد فتحي سرور	رئيس مجلس الشعب أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة	رئيسًا
الدكتور/ رمضان محمد بطيخ	أستاذ ورئيس قسم القانون العام ومدير مركز الدراسات القانونية والاقتصادية (س) بكلية الحقوق جامعة عين شمس	مشرفًا وعضوًا
الدكتور/ جابر جاد نصار	أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة	عضوًا

١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة .. الآية رقم (٣٢)

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة — لكم اشتاقت نفسي إليك.. وأبدًا أنت لم تفارقني، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يسكنك الجنات، وتكون مرضيًا عند الرحمن.

إلى والدتي — لها كل الحب والوفاء والإخلاص على عطائها الفياض لي.. فيا رب امنحها الصحة والعافية.

إلى زوجتي وشريكة كفاحي — تحية لها على وقوفها بجانبي حتى خرجت هذه الرسالة إلى النور.. فلها كل التقدير والعرفان.

إلى ولديَّ — علاء وعمر اللذان أضاءا النور والشموع لهذا البحث.

الباحث

شكر وتقدير

سبحانك اللهم لا أحصى ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك، والحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، أشكر الله سبحانه وتعالى الذي أعاننى ووفقنى إلى إتمام هذا البحث.

وفي بداية هذا الشكر والتقدير فإنني أتقدم بأسمى آيات العرفان لـ:

العالم الجليل والفقيه الدولي

الدكتور/ أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب وأستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة

الذي وافق على الرغم من أعبائه الجسام على رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

وإنه لا يسعنى - وقد انتهيت من هذا العمل - إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكل من أحاط هذا العمل بقدر من الرعاية والتوجيه وأخص بالشكر:

أستاذى الفاضل الدكتور/ رمضان محمد بطيخ

المشرف على الرسالة أستاذ ورئيس قسم القانون العام

ومدير مركز الدراسات القانونية والاقتصادية (س) بكلية الحقوق جامعة عين شمس

الذى تفضل سيادته بالموافقة على الإشراف على الرسالة بالرغم من مشاغله الجسام، ولِمَا بذله من جهد مضن بإشرافه الجدي وتوجيهاته السديدة ونصائحه الموضوعية، ومهما حاولت أن أوفيه حقه فلن أستطيع، حيث منحنى القوة على الإقدام على هذا العمل العلمي دون تردد، فجزاه الله عنى وعن كل من نهل من علمه وخبرته خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى:

الدكتور/ جابر جاد نصار

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة

لموافقته على الاشتراك في مناقشة الرسالة والحكم عليها، مما حفزني لأن أبذل الجهد مضاعفًا لخروج الرسالة على المستوى المأمول، فبارك الله فيه وجزاه في العلم خير الجزاء.

الباحث

المقدمـــة

هناك العديد من الضمانات التي أقرتها الدساتير والتشريعات الوطنية لأعضاء المجالس النيابية، لتعينهم على أداء ما يكلفون به من أعمال دون الخوف من المسئولية، وهذه الضمانات تعطي أعضاء البرلمان استقلالاً وتحميهم من أى نوع من أنواع التهديد والانتقام، سواء من جانب السلطات المختصة أو من جانب الأفراد، لذلك تضمن دساتير غالبية دول العالم المتحضرة تشريعات تكفل لهم الحماية والأمن عند مباشرتهم لأعمالهم النيابية، ومن هذه الضمانات التي أقرت لأعضاء البرلمان تجاه السلطة التنفيذية: حق توجيه السؤال، تقديم طلبات إحاطة، والاستجوابات، وطلبات مناقشة عامة، إلى جانب تشكيل لجان تقصي الحقائق... إلخ، هذا فضلاً عن الحصانة التي يتمتع بها عضو البرلمان، فهى تعد واحدة من أهم الضمانات التي أقرتها الدساتير والتشريعات الوطنية لأعضاء المجالس النيابية، لتعينهم على أداء ما يكلفون به من أعمال دون الخوف من المسئولية، وتمثل الحصانة بذلك مظهرًا إيجابيًا للديمقراطية، حيث يستطيع أعضاء البرلمان أن ينتقدوا أداء السلطة التنفيذية، ويكشفوا أوجه القصور أو الفساد لصالح الشعب والدولة.

وقد حظيت الحصانة على مر العصور باهتمام بالغ نظرًا لارتباطها بمراحل التطور السياسي لفكرة الدولة، وما صاحب ذلك من أشكال عديدة للحكم، برزت فيها سلطة الحاكم تجاه الشعب، خاصة في الفترات التي سيطر فيها الفكر الثيوقراطى على نظام الحكم، ومع التحول التدريجى للنظام الديمقراطي وسيطرة الشعب على مظاهر السلطة، بدأت الحصانة تحتل مكانة بارزة في الممارسة الديمقراطية.

وعلى الرغم من اختلاف الفقه الجنائى في طبيعة الحصانة بين مؤيد ومعارض، لكونها سببًا من أسباب الإباحة أو مانعًا من موانع المسئولية، فإن المؤكد أنها تعطى مكنات استثنائية لمن يتمتع بها سواء تحت قبة البرلمان أو خارجه، بعدم تحريك الدعوى الجنائية إلا بعد اتخاذ إجراءات قانونية واجبة الاتباع.

الفهرس

المقدمـــــة ..... أ

خطة البحث ..... د

الباب التمهيدي الديمقراطية والنظام النيابي ١

الفصل الأول مدلول الديمقراطية وصورها ٣

المبحث الأول تطور فكرة الديمقراطية ٥

المطلب الأول الديمقراطية عند اليونان ٦

المطلب الثاني الديمقراطية عند الرومان ١٣

المطلب الثالث الديمقراطية في الأديان السماوية ١٥

المطلب الرابع الديمقراطية في العصر الحديث ٢٧

المبحث الثاني أسانيد المبدأ الديمقراطى ٣٣

المطلب الأول الأساس الفلسفى للمبدأ الديمقراطى ٣٥

المطلب الثاني الأساس العملي للمبدأ الديمقراطى ٣٨

المبحث الثالث صـــور الديمقراطية ٤١

المطلب الأول الديمقراطية المباشرة ٤٣

المطلب الثاني الديمقراطية النيابية ٤٧

المطلب الثالث الديمقراطية شبه المباشرة ٤٩

الفصل الثاني مدلول النظام النيابي طبقًا للتقاليد الإنجليزية وتطور النظام الدستوري في مصر . ٥٩

المبحث الأول نشأة وتطور النظام النيابى في المملكة المتحدة ٦١

المطلب الأول نشأة النظام النيابي في المملكة المتحدة ٦١

المطلب الثاني تطور النظام النيابي في المملكة المتحدة ٦٦

المبحث الثاني تطور النظام الدستوري في مصر ٧٧

المبحث الثالث أساس صلة النظام النيابى بالديمقراطية ٨٧

المبحث الرابع أركان النظام النيابى ٩٠
المطلب الأول البرلمان المنتخب من الشعب..... ٩١
المطلب الثاني النائب يمثل الأمة بأسرها ٩١
المطلب الثالث استقلال البرلمان عن هيئة الناخبين ٩٣
المطلب الرابع تأقيت مدة البرلمان ٩٤

المبحث الخامس صور النظام النيابى ٩٨
المطلب الأول النظام البرلمانى ٩٩
المطلب الثاني النظام الرئاسى ١٠٧
المطلب الثالث نظام حكومة الجمعية..... ١١٢

القسم الأول الضمانات الذاتية للنائب ١١٥

الباب الأول المكافأة البرلمانية ١١٧
الفصل الأول مفهوم وطبيعة المكافأة البرلمانية ونطاقها القانوني ١١٩
المبحث الأول مفهوم وطبيعة المكافأة البرلمانية ١٢١
المبحث الثاني النطاق القانوني للمكافأة البرلمانية في المملكة المتحدة ومصر ١٢٥
الفصل الثاني الامتيازات المادية للنائب في المملكة المتحدة ومصر ١٣١
المبحث الأول الامتيازات المادية للنائب في المملكة المتحدة..... ١٣٣
المبحث الثاني الامتيازات المادية للنائب في مصر..... ١٣٨

الباب الثاني الحصانة الموضوعية للنائب في المملكة المتحدة ومصر ١٤٣
الفصل الأول الحصانة الموضوعية في المملكة المتحدة..... ١٤٥
المبحث الأول نشأة الحصانة الموضوعية وتطورها التاريخي في المملكة المتحدة .. ١٤٧
المبحث الثاني الطبيعة القانونية للحصانة الموضوعية فى المملكة المتحدة. ١٥١
المبحث الثالث مجالات تطبيق الحصانة الموضوعية فى المملكة المتحدة ... ١٥٣
المبحث الرابع الآثار القانونية للحصانة الموضوعية فى المملكة المتحدة... ١٦٠
الفصل الثاني الحصانة الموضوعية في مصر..... ١٦٣
المبحث الأول نشأة الحصانة الموضوعية في مصر وتطورها التاريخى..... ١٦٥
المبحث الثاني الطبيعة القانونية للحصانة الموضوعية في مصر ١٦٨
المبحث الثالث مجالات تطبيق الحصانة الموضوعية..... ١٧٢
المبحث الرابع الآثار القانونية للحصانة الموضوعية..... ١٧٨

الباب الثالث الحصانة الإجرائية للنائب فى المملكة المتحدة ومصر ١٨١
الفصل الأول الحصانة الإجرائية للنائب في المملكة المتحدة ١٨٣
المبحث الأول نشأة الحصانة الإجرائية وتطورها التاريخى والطبيعة القانونية للحصانة فى المملكة المتحدة ١٨٥
المطلب الأول نشأة الحصانة الإجرائية وتطورها التاريخي فى المملكة المتحدة .. ١٨٥
المطلب الثاني الطبيعة القانونية للحصانة الإجرائية فى المملكة المتحدة .. ١٨٨

المبحث الثاني مجالات تطبيق الحصانة الإجرائية في المملكة المتحدة ١٩٠
المطلب الأول نطاق الحصانة من حيث الأشخاص ١٩١
المطلب الثاني نطاق الحصانة من حيث الزمان والمكان ١٩٢
المطلب الثالث نطاق الحصانة من حيث الموضوع والإجراءات ١٩٣

المبحث الثالث الآثار القانونية للحصانة الإجرائية فى المملكة المتحدة..... ١٩٥
الفصل الثاني الحصانة الإجرائية للنائب في مصر ١٩٩
المبحث الأول نشأة الحصانة الإجرائية وتطورها التاريخى فى مصر..... ٢٠١
المبحث الثاني الطبيعة القانونية للحصانة الإجرائية فى مصر ٢٠٦
المبحث الثالث مجالات تطبيق الحصانة الإجرائية فى مصر..... ٢١٠
المبحث الرابع الآثار القانونية للحصانة الإجرائية ٢٣٣

القسم الثاني الضمانات المتصلة بالعمل البرلمانى ٢٣٩

الباب الأول ضمانات سير العمل البرلماني في المملكة المتحدة ومصر ٢٤١
الفصل الأول ضمانات العمل البرلماني الداخلية في المملكة المتحدة ٢٤٣
المبحث الأول استقلال البرلمان بشئونه الداخلية ٢٤٥
المبحث الثاني ضمانات سير العمل البرلماني في مجلس العموم ٢٥٧
المبحث الثالث ضمان سير العمل البرلماني لمجلس اللوردات..... ٢٧٩

الفصل الثاني ضمانات سير العمل البرلماني في مصر ٣٠٣
المبحث الأول استقلال البرلمان بشئونه الداخلية ٣٠٥
المبحث الثاني اختصاصات مجلس الشعب ٣١٢
المبحث الثالث اختصاصات مجلس الشـــورى ٣٢٣

الباب الثاني ضمانات العمل البرلماني تجاه السلطة التنفيذية ٣٣٣
الفصل الأول ضمانات العمل البرلماني تجاه السلطة التنفيذية في المملكة المتحدة ٣٣٥
المبحث الأول السـؤال ٣٣٧
المبحث الثاني الاقتراح بتأجيل مناقشة موضوع السؤال ٣٥٤
المبحث الثالث التحقيق البرلمانى ٦٣
المبحث الرابع المسئولية الوزارية ٣٦٨

الفصل الثانى ضمانات البرلمان تجاه السلطة التنفيذية في مصر ٣٨١
المبحث الأول السـؤال ٣٨٣
المبحث الثاني طلب الإحاطة ٣٩٥
المبحث الثالث الاستجـواب ٤٠١
المبحث الرابع طرح موضوع عام للمناقشة ٤٢٣
المبحث الخامس الاقتراح برغبة أو بقرار ٤٢٨
المبحث السادس تقصى الحقائق (التحقيق البرلمانى) ٤٣٢
المبحث السابع الاستطلاع والمواجهة ٤٤٠
المبحث الثامن العرائض والشكاوى ٤٤٤
المبحث التاسع المسئولية الوزارية ٤٤٨

الباب الثالث ضمانات إبطال العضوية فى المملكة المتحدة ومصر ٤٥٣
الفصل الأول ضمانات إبطال العضوية في المملكة المتحدة ٤٥٥
المبحث الأول شروط وإجراءات بطلان العضوية فى المملكة المتحدة ٤٥٧
المبحث الثانى الجهة المختصة ببطلان العضوية ٤٦٢
المبحث الثالث الآثار المترتبة على بطلان العضوية ٤٦٥

الفصل الثانى ضمانات إبطال العضوية في مصر ٤٦٧
المبحث الأول شروط وإجراءات بطلان العضوية ٤٦٩
المبحث الثانى الجهة المختصة ببطلان العضوية ٤٨٢
المبحث الثالث الآثار المترتبة على بطلان العضوية فى مصر ٤٨٩

باب الرابع ضمانات حل البرلمان ٤٩٥
الفصل الأول حالات حل البرلمان في المملكة المتحدة ٤٩٧
المبحث الأول شروط الحل وإجراءاته ٤٩٩
المبحث الثانى أسباب حل البرلمان في المملكة المتحدة والسلطة المختصة به ٥٠٧
المطلب الأول أسباب حل البرلمان في المملكة المتحدة ٥٠٧
المطلب الثاني السلطة المختصة بحل البرلمان في المملكة المتحدة ٥٠٩

المبحث الثالث ضمانات عدم التعسف في استعمال حق الحل ٥١٢
المبحث الرابع الآثار المترتبة على حل البرلمان في المملكة المتحدة ٥١٦

الفصل الثاني ضمانات حل البرلمان في مصر ٥٢١
المبحث الأول حالات حل البرلمان في الدساتير المصرية ٥٢٥
المبحث الثانى السلطة المختصة بحل البرلمان ٥٣٣
المبحث الثالث ضمانات حل البرلمان ٥٣٥
المبحث الرابع الآثار المترتبة على حل البرلمان ٥٤١

الخاتمة والتوصيات ٥٤٣
قائمة المراجع ٥٤٧

T08-00790